S/PV.8361

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٦١

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرس

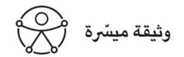
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1829455 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): طلب مني مجلس الأمن موافاته اليوم بآخر المستجدات عن الحالة الإنسانية في اليمن. باختصار، إن الحالة قاتمة. فنحن نخسر المعركة ضد المجاعة. وقد تدهورت الحالة بطريقة مثيرة للقلق في الأسابيع الأخيرة. وإننا ربما نقترب الآن من نقطة حرجة، سيكون بعدها من المستحيل منع الخسائر الفادحة في الأرواح نتيجة للمجاعة المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد.

وكما يعلم المجلس، فإن اليمن يعيش منذ فترة أسوأ أزمة إنسانية في العالم. فقد دمّرت سنوات من القتال المكثف والمطوّل في جميع أنحاء البلد البنى التحتية وخربت الخدمات العامة وشردت الملايين من الناس من ديارهم وقطعت سبل كسبهم للعيش، وأدت إلى تفشي الكوليرا في البلد والذي يُعتقد أنه أسوأ تفشّ لوباء الكوليرا في تاريخ العالم. وأدى كل ذلك، مقترنا بانهيار اقتصادي هائل في بلد يُصنف أصلا ضمن أفقر بلدان العالم، إلى أن ثلاثة أرباع اليمنيين – ٧٥ في المائة منهم، أي ٢٢ مليون شخص – كانوا بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية أو الحماية في بداية هذا العام.

ولم يعد لدى عدة ملايين من البشر أي مصدر منتظم للدخل، بما في ذلك أسر المدرسين والأخصائيين الصحيين والعاملين في المياه والصرف الصحي وغيرهم من الموظفين العموميين الذين لم يتقاضوا مرتباتهم بصورة منتظمة منذ سنتين. وهناك قرابة ١٨ مليون شخص، بما في ذلك نسبة عالية من أطفال اليمن، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من ثمانية ملايين منهم يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، بمعنى أنهم لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية. وهم في حاجة إلى المساعدة الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة.

وعلى الرغم من ذلك كله، ظلت الحالة الإنسانية مستقرة وتم تجنّب أسوأ الخسائر في الأرواح حتى الآن هذا العام. ويرجع الفضل في ذلك إلى أن أسوأ أزمة في العالم قد اجتذبت جهود إغاثة إنسانية هي الأكبر من نوعها في العالم ومن بين أكثرها فعالية. فخلال النصف الأول من العام، قدمت المنظمات الإنسانية المدعومة في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة المساعدة إلى أكثر من ثمانية ملايين من أضعف اليمنيين. وقد تم رفع مستوى العملية وتوسيع نطاقها بشكل كبير منذ العام الماضي.

وفي حين وصل توزيع الأغذية إلى ٣ ملايين شخص في الشهر في العام الماضي، فقد تم توسيع نطاقه بشكل كبير، ونهدف إلى الوصول إلى ٨ ملايين شخص خلال هذا الشهر. وتمت السيطرة على موجة ثالثة من تفشي وباء الكوليرا من خلال حملات وقائية مكثفة، وإصلاح شبكات المياه ومعالجتها بالكلور، وتحصين الناس في المناطق العالية المخاطر في عدن والحديدة وإب. وظلت المرافق الصحية مفتوحة من خلال

برنامج الحوافز المدفوعة للعاملين في مجال الرعاية الصحية لإبقاء الخدمات مستمرة، والتي لولا ذلك لكانت مغلقة.

ويتطلب القيام بجهود الإغاثة الكبيرة هذه عملية هائلة في الميدان. وأود أن أشيد بجميع العاملين في مجال تقديم المعونة – الآلاف منهم من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها – فضلا عن منظمتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الدولية التي لا حصر لها، ولا سيما المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ومعظم العاملين في مجال تقديم المعونة من اليمنيين الذين يساعدون غيرهم من اليمنيين، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطرة شخصية كبيرة في كثير من الأحيان.

كما أن جهود الإغاثة كانت ستكون مستحيلة لولا التمويل السخي الذي قدمته الجهات المانحة لدينا طوعا. وأود أن أشكر مجددا المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والولايات المتحدة، والعديد من البلدان الأوروبية، التي تعهدت معا بتقديم حوالي ٢,٦ بليون دولار، بما في ذلك ٢ بليون دولار عن طريق خطة العمل الإنساني في اليمن لعام ٢٠١٨، لتمويل العملية.

كما أود أن أشير إلى أن عملية الإغاثة لن تكون ممكنة دون نظام تفادي التضارب الذي تديره سلطات التحالف، بالنظر إلى حدة النزاع. كما نخطر خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية في الرياض بالعمليات التي تقوم بها وكالات المعونة، والتي تحمي العاملين في مجال تقديم المعونة، إلى حد كبير، من أن تتم محاصرتهم في القتال، وتساعد التحالف على الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي.

لكن المسألة التي أود أوجه انتباه المجلس إليها اليوم هي التطورين الأخيرين اللذين يهددان بالعصف بعملية الإغاثة.

أولا، هناك تدهور اقتصادي ملحوظ يتجلى في انخفاض قيمة الريال اليمني بنسبة ٣٠ في المائة في الشهر الماضي أو نحو ذلك. ونظرا لأن معظم الأغذية المستهلكة في اليمن مستوردة، فإن ذلك يترجم بشكل مباشر إلى زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية التي يستخدمها حوالي ١٠ ملايين يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومع ذلك لا تصل إليهم عملية الإغاثة. وإننا نشهد بالفعل جيوبا تسودها ظروف شبيهة بالمجاعة، بما في ذلك حالات يتغذى فيها الناس على أوراق الشجر نظرا لعدم وجود أي شيء آخر يأكلونه. ونقدر أنه قد يضاف ٣,٥ ملايين شخص آخر قريبا إلى ٨ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي بالفعل.

ومما يزيد من تفاقم ذلك أن انخفاض قيمة الريال ومشاكل الوصول تؤدي إلى زيادات غير مسبوقة في أسعار الوقود. فقد أفاد فريقي الموجود في الميدان أمس أن الناس ينتظرون في طوابير تمتد لكيلومتر في محطات البنزين. ومع تضاعف أسعار الوقود هذا الأسبوع، فقد ارتفعت تكاليف النقل وأصبح الوصول إلى المرافق الصحية أو الفرار من القتال عندما يصل إلى أحد الأحياء أمرا لا يمكن تحمل تكاليفه بالنسبة للعديد من الأسر بدون مساعدة خارجية.

ولم تتحسن بعد الواردات التجارية من الأغذية والوقود منذ حصار تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولا تمثل الواردات من الوقود في أيلول/سبتمبر سوى ثلث ما كانت عليه في آب/أغسطس. وانخفضت الواردات الغذائية التجارية المسجلة من ٤١٠ ٠٠٠ طن متري في أيار/مايو إلى ٢٨٠ ٠٠٠ طن متري في آب/أغسطس. ويمثل هذا انخفاضا بنسبة ٣٠ في المائة. ومع تدهور ثقة شركات الشحن بالفعل بصورة كبيرة، على النحو المبين في انخفاض طلبات التصاريح بنسبة ٣٥ في المائة منذ الحصار، فإن حدوث مزيد من الصدمات يمكن أن يزيد عبء

المسائل الإنسانية الأساسية بطريقة تفوق ببساطة قدرة المنظمات الإنسانية.

ثانيا، إن تكثيف القتال في الأسابيع الأخيرة في محيط الحديدة يخنق شريان الحياة الذي تعتمد عليه عملية الإغاثة والأسواق التجارية. ويعد مينائي الحديدة والصليف، حيث تصل معظم الواردات الغذائية إلى اليمن، وطرق الوصول من الموانئ إلى المراكز السكانية الكبيرة في شمال البلد وغربه، ومرافق المدينة التي يتم فيها طحن الحبوب المستوردة قبل نقلها مجموعة ضرورية من البنية الأساسية التي لا بديل لها والتي تعتمد عليها عمليات الإغاثة والواردات التجارية.

وفي الأيام الأخيرة تم قطع الطريق بين الحديدة وصنعاء بسبب القتال، وهو الشريان الرئيسي الذي يستخدمه المستوردون التجاريون والمنظمات الإنسانية لنقل السلع من الموانئ إلى الناس في جميع أنحاء البلد. وتضررت الطرق الأخرى بشكل كبير وازدادت المدة التي يستغرقها النقل، ومن ثم ارتفعت التكلفة التي تتحملها المنظمات الإنسانية والشركات الخاصة.

وأصبح يتعذر مؤخرا الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر في الحديدة بسبب القتال في المنطقة المحلية، وهي المطاحن التي تمتلك حاليا ٤٥ ٠٠٠ طن من الحبوب التي استوردها برنامج الأغذية العالمي، وهو ما يكفي لإطعام ٣,٥ ملايين شخص لمدة شهر. وقد احتلت الجماعات المسلحة المرافق الإنسانية. وقد أسفرت الهجمات على المدنيين والمواقع الإنسانية عن سقوط عشرات القتلى، ولا سيما من الأطفال، وقد تسببت في أضرار خطيرة على الصحة العامة ومرافق المياه وغيرها من الأصول الإنسانية.

ولا يزال ٦٠٠ موظف من موظفي وكالات المعونة، بما في ذلك الأمم المتحدة، موجودين في الحديدة. ومنذ حزيران/يونيه، فإن أنشطة الإغاثة، بما في ذلك حملات التحصين المنقذة للأرواح، قد تأخرت أو تم منعها، في حين أننا قدمنا مساعدة مباشرة إلى أكثر من نصف مليون شخص من الفارين من القتال في المحافظة.

ومن الواضح تماما أن تكثيف القتال مؤخرا لا ينتج عنه أي فائزين، إلا أن الخاسرين معروفون تماما، إنهم ملايين المدنيين اليمنيين، معظمهم من النساء والأطفال، الذين أصبحت حياتهم الآن معرضة للخطر. وأعلم أن البعض سيرغبون في الحديث عن المسؤول عن ذلك الموقف الذي نواجهه الآن. وبكل احترام، فإن هذا هو السؤال غير المناسب اليوم. فالقضية اليوم هي من يمكنه القيام بشيء لتفادي الكارثة الوشيكة. ورغم أننا سنواصل الحث على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية، فلا يمكن للمنظمات الإنسانية أن تلبي احتياجات ٢٩ ملايين يمني. وهذا أمر غير مقبول. ونطلب من مجلس الأمن تقديم الدعم في ثلاثة مجالات رئيسية للحيلولة دون الانهيار التام والحفاظ على حياة الملايين من أشد الناس ضعفا.

أولا، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق استقرار الاقتصاد ودعم سعر الصرف. ويشمل ذلك إمداد المصرف المركزي بسيولة قابلة للاستخدام، وتنفيذ التزامات طويلة الأجل لدفع رواتب القطاع العام الرئيسية في جميع أنحاء البلد، حتى يتمكن المزيد من الناس من الحصول على الأدوات اللازمة لشراء الغذاء والإبقاء على الأسواق التجارية قائمة، وهو الأمر الذي، كما قلت، لا يمكن أن يحل محل وكالات المعونة. وفي الوقت نفسه، من الضروري تجنب أي تدابير للسياسة العامة من شأنها أن تضر أكثر من ذلك بالثقة التجارية الهشة بالفعل من جانب المستوردين التجاريين.

ثانيا، يجب أن يفي كل من له مصلحة في هذا الأمر بالتزاماته بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتيسير الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان. وعلينا أن نبقي على جميع الموانئ والطرق الرئيسية مفتوحة وفعالة وآمنة. وينبغي ألا تستخدم أي مواقع إنسانية لأغراض عسكرية. وكما قلت

لأعضاء المجلس، فإن شريان الحياة الذي تمر به عملية الإغاثة الآن معلق بخيط رفيع.

ثالثا، نطالب جميع الأطراف بإيجاد حلول عملية للمسائل الرئيسية، بما في ذلك فتح جسر جوي للمدنيين لالتماس العلاج الطبي خارج اليمن للأمراض التي لا يمكن علاجها داخل البلد. وهذا من شأنه أن يمهد الطريق أمام فتح مطار صنعاء.

وأخيرا، يتعين على الأطراف الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتعاون بشكل جدي مع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام على مسار إيجابي نحو تحقيق السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك. أود أن أستطرد بشأن إحدى النقاط التي طرحها، وأود أيضا أن أشكره على كل ما يقوم به العاملون معه في الميدان، فضلا عن جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. لقد هالني الطابع الواسع النطاق لجهود الإغاثة، فضلا عن حقيقة أن اليمنيين يساعدون اليمنيين. أعتقد أن هذا أمر مهم.

لقد كانت إحاطة مؤثرة جدا، بعد تلك التي استمعنا إليها من قبل. لقد هالتني عباراته فيما يتعلق بالأرواح المعرضة للخطر، ومدى اقترابنا من حدوث مجاعة، بل وأننا ربما نخسر المعركة. من البديهي أن تلك أنباء بالغة الخطورة. إنه كرب شديد يلحق بشعب اليمن. نحن نتابع عن كثب احتدام القتال حول الحديدة. أود أن أبدأ من حيث انتهى السيد لوكوك وأن أسلط الضوء على مجالات أربعة.

أولا، أود أؤكد مجددا مرة أخرى – أعتقد أن الجميع في مجلس الأمن قد فعل ذلك، لكن الأمر يستحق التكرار – أنه على جميع أطراف النزاع بذل قصارى الجهد لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وإظهار التزامها عمليا باحترام القانون الدولي الإنساني. يساورني قلق بالغ أن أسمع عن وجود جماعات مسلحة في المرافق الإنسانية. أعتقد أنه ينبغي للمجلس المطالبة بأن تغادر المرافق الإنسانية. ينبغي الحفاظ على تلك المرافق من أجل حماية المدنيين. على جميع الأطراف مسؤوليات بموجب القانون الدولي الإنساني، والمجلس يتطلع إلى اضطلاعها بتلك المسؤوليات على نحو كامل.

وتتعلق النقطة الثانية بتدفق الأغذية والوقود والإمدادات الطبية إلى اليمن وفي جميع أنحائه. من الأهمية بمكان أن تيسر جميع الأطراف ذلك وأن تعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء السيد لوكوك في الميدان. ومن المهم أيضا أن يتمكن المدنيون من التنقل بحرية وأمان بحيث يستطيع من يمكنه السفر الابتعاد عن الخطر، حسب الضرورة. نحن نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن الأعمال العسكرية تجعل الطريق بين الحديدة والحجرة غير آمنة. سيعيق ذلك تدفق الإمدادات من الحديدة إلى شمال اليمن. من الأهمية بمكان أن تظل طرق الإمداد مفتوحة. وأود أن أكرر ما قاله السيد لوكوك: لا يمكن القيام بذلك من خلال تقديم المساعدة الإنسانية وحدها. إننا نحتاج حقا إلى أن تكون طرق التجارة والإمدادات مفتوحة وأن تتسم الحركة فيها بالسيولة. وعليه، يعني ذلك ضرورة بقاء مينائي الحديدة والصليف مفتوحين وأن تتوفر الحماية للمطاحن ومرافق تخزين الأغذية بحيث تكون الإمدادات الغذائية في أمان.

وأود أيضا أن أنضم إلى وكيل الأمين العام في ملاحظاته بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الاستقرار الاقتصادي. منذ أواخر تموز/يوليه، انخفضت قيمة الريال اليمني أكثر من ٢٠ في المائة. وأدى هذا إلى انخفاض قدرة السكان الشرائية للأغذية

وغيرها من السلع الأساسية إلى النصف مقارنة بالعام الماضي. وبديهي أن ذلك يزيد من ضعف الأسر حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية. عمليات المعونة الإنسانية، كما سمعنا، تعمل بما يفوق طاقتها، وحتى ذلك ليس كافيا لأن هناك ٢٩ مليون يمني في حالة ضعف بحاجة إلى مساعدتنا. ولذلك، علينا مواصلة التفكير بشكل جماعي في أفضل السبل التي يمكن للمجلس أن يساعد بها في استقرار الحالة الإنسانية من خلال المساعدة على تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية، أو التعامل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات المعنية والبلدان الأخرى التي يمكن أن تساعد في القيام بذلك. وأود أن أدعو جميع الأطراف إلى التعاون بشكل أكبر مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان لمحاولة المساعدة في إضفاء الاستقرار على الحالة.

أود أن أختتم بنفس النقطة التي انتهى عندها السيد لوكوك بتكرار تأكيد الأهمية الحيوية والأساسية للحالة السياسية. لن أذكر الأسباب التي أدت لعدم اتخاذ محادثات جنيف للخطوات التي أردنا اتخاذها. لا أريد أن أخوض في التفاصيل لأنني لا أريد تعقيد عمل المبعوث الخاص مارتن غريفيث، الذي يسعى الآن إلى استئناف المحادثات السياسية. أنا واثقة أن وزراءنا الذين سيكونون هنا في الأسبوع المقبل لحضور الجمعية العامة سيريدون إجراء العديد من المناقشات حول اليمن على هامش الأسبوع الرفيع المستوى. أعتقد أن هذا سيكون أمرا مهما. أخيرا، أدعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى دعم العملية التي يقودها المبعوث الخاص، وأحثها على إيجاد المرونة التي ستتطلبها العملية من أجل الشعب اليمني.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بالشكر إلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس عن آخر التطورات المصاحبة للأوضاع الإنسانية في اليمن.

سأركز في مداخلتي على موضوعين رئيسيين: الأول، يتعلق بالأوضاع الإنسانية في اليمن، والثاني يتعلق بالتطورات السياسية والأمنية.

بالنسبة لتطورات الأوضاع الإنسانية، استمعنا قبل قليل للإحاطة المقدمة من السيد لوكوك، والتي قدم خلالها أرقاما وإحصاءات مقلقة ودالة على سوء الأوضاع الإنسانية في اليمن، وفي الحديدة بشكل خاص، والتي وصلت للأسف إلى مراحل غير مسبوقة من المعاناة اليومية للشعب اليمني الشقيق. هذه المعاناة التي زاد من حدتها قيام جماعة الحوثي باستغلال الطرق الخاصة بمسارات المساعدات الإنسانية، ومن خلال النشر المكثف لنقاط التفتيش العسكرية في إعاقة واضحة وعرقلة متعمدة لوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين الذين يعانون الأمرين من شبح الجوع وخطر انتشار الأوبئة.

وعلى إثر ذلك، وفي سبيل الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، قامت القوات الحكومية اليمنية، وبدعم من تحالف دعم الشرعية، بعمليات نوعية من خلال الإغلاق المؤقت للطريق الرئيسي بين صنعاء والحديدة؛ والتواصل من خلال لجنة الإجلاء والعمليات الإنسانية في الرياض مع الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة، وذلك لإبلاغها بالطرق البديلة لوصول المساعدات الإنسانية من الحديدة إلى صنعاء؛ والتأكيد بأن الطريق ستتم إعادة فتحه مجددا وفي أقرب وقت ممكن بعد تأمينه من خلال إزالة الألغام ونقاط التفتيش المنتشرة والتي ساهمت في إعاقة مسار المساعدات الإنسانية، وتبديد الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة المعاناة، والتي كان آخرها مؤتمر المانحين بشأن الأوضاع الإنسانية في اليمن الذي عقد في نيسان/أبريل في جنيف.

وبالنسبة للتطورات السياسية والأمنية، إن اجتماعنا اليوم لمناقشة تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، هو نتيجة متوقعة لتعثر الجهود السياسية الرامية إلى إنهاء الأزمة، بسبب عدم

حضور وفد جماعة الحوثي لجولة المشاورات التي كان مقررا لها أن تعقد في ٦ أيلول/سبتمبر، والتي حظيت بدعم كامل من مجلس الأمن.

إن التحالف لدعم الشرعية في اليمن قد قام في عدة مراحل مختلفة من الأزمة بدعم وتسهيل كافة الجهود الدولية الساعية لتغليب الحل السياسي المستند إلى قرارات الشرعية الدولية؛ والتي كان آخرها وقف عملياته العسكرية في الحديدة، ومنح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، الوقت والفرصة الكافية لإعادة الأطراف اليمنية إلى طاولة الحوار، رغم التحديات الأمنية المحدقة والمتمثلة في استمرار جماعة الحوثي في ممارساتها المهددة للسلم والأمن الإقليميين، من خلال سيطرتها على موانئ مدينة الحديدة، وتهديدها لسلامة الملاحة البحرية الدولية.

تلك التهديدات التي أكدتها الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن الجزاءات المفروضة على اليمن. وتم التأكيد فيها على الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء التابع للجنة، والذي أقر بمسؤولية جماعة الحوثي المباشرة عن الهجوم على ناقلة النفط، أبقيق، وسفينة تجارية أخرى محملة بالقمح، مع الإشارة إلى أن هذا الهجوم، وفي حال نجاحه كان سيتسبب في كارثة بيئية ستؤثر بشكل سلبي واسع النطاق على الشحن التجاري من اليمن وإليه.

وأكدت تلك الرسالة مجددا أن تلك الهجمات تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ومن شأنها أن تؤثر سلبا على إيصال المساعدة الإنسانية. والآن، وبالنظر إلى هذا الوضع المؤسف في مجال المساعدة الإنسانية، يجب على مجلس الأمن أن يبعث برسالة إلى الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، بالإصرار على النقاط التالية. أولا، من غير المقبول أن يتجاهل بعض الأطراف قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). فتلك الأطراف تواصل الامتناع عن المشاركة في العملية السياسية لأنها تريد توطيد مكاسبها وتعزيز مصالحها، بدلا من مصالح الشعب اليمني.

ثانيا، إن هجمات القذائف التسيارية ضد الدول المجاورة والتهديدات التي تتعرض لها الطرق التجارية البحرية أمر غير مقبول.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، أن المدنيين يُستخدَمون كدروع بشرية. وتُستخدم المراكز المدنية في الموانئ البحرية كقواعد لشن الهجمات العسكرية. ويجري تجنيد الأطفال. وكل هذه جرائم حرب يعاقب عليها بموجب القانون الدولي.

رابعا، يجب على الأمم المتحدة التعاون مع الأطراف الأخرى لضمان الإيصال المأمون والتوزيع الكامل للمساعدة الإنسانية في جميع مناطق اليمن. وينبغي ألا يُستهدف موظفو الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد دعمنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد غريفيث. ونؤكد مجددا أيضا أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى وضع حد للأزمة على أساس التوصل إلى حل سياسي وفقا للمرجعيات الثلاث: مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، وهذا من أجل ضمان السيادة والسلامة الإقليمية لليمن وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة، ووفد الولايات المتحدة على قيامه فورا بعقد جلسة اليوم الهامة. ونحن ممتنون للسيد لوكوك على الإحاطة الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في جمهورية اليمن، والتي أثارت قلقنا البالغ. إن الاتحاد الروسي في رباط مع الشعب اليمني. ولدينا تاريخ من العلاقات الودية معه، ونحن نشعر بأننا مرتبطون به ارتباطا عميقا. ونعرب عن عميق تعازينا ونشيد بجهود العاملين في المجال الإنساني.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن القرار يمكن التوصل إليه على المستوى السياسي حصريا. وعلى غرار الزملاء الآخرين في مجلس الأمن، نشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في اليمن. ولقد أعربنا مرارا عن موقفنا وهو على النحو التالي: إن تهدئة الحالة حول الحديدة وإنهاء العمليات الهجومية أمر من شأنه أن ييسر نجاح الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد غريفيث. وندعو إلى ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة. ولا نعتقد أن أحد الأطراف يمكنه أن يحصل على المزيد من المرونة أو التنازلات من الطرف الآخر نتيجة القوة والضغط. إن تاريخ النزاع اليمني يشير إلى أن هذا النهج لا يصلح.

لقد ذكر السيد لوكوك لتوه عن حق أن من يخسر جراء هذا الصراع هو شعب اليمن فقط، ذلك الشعب الذي ما برح يعاني معاناة غير مسبوقة. إنه ما برح يتعرض لمحن خطيرة، بما في ذلك وباء الكوليرا، في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت الحالي، من المهم لنا جميعا أن نصطف معا من أجل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص. لقد أجرى السيد غريفيث، الذي نعتبره وسيطا موضوعيا ومحايدا، مشاورات مثمرة مع وفد الحكومة في جنيف. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك اتصالات مثمرة مع ممثلين عن حركة أنصار الله في صنعاء ومسقط. ونعتقد أن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاقات، بما في ذلك وضع تدابير لبناء الثقة. ولا يزال هذا في متناول اليد. إن هناك فرصة حقيقية لتحقيق التقدم بشأن المسائل المتعلقة بتبادل الرهائن، وفتح مطار صنعاء، وإنشاء رقابة دولية في ميناء الحديدة، فضلا عن توزيع مرتبات موظفي القطاع العام في جميع أنحاء اليمن.

وندعو جميع أطراف النزاع في اليمن إلى المبادرة بالانضمام إلى جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث. إن الحلول الانفرادية من قبيل الهجمات بالقذائف في إقليم المملكة العربية السعودية، ذلك الأمر الذي ندينه، لن يؤدي إلى نتائج فعالة وطويلة الأجل. وفي نهاية المطاف ستزداد الفجوة الواسعة لسوء الفهم والريبة بين المتقاتلين، مما يقوض فرص استعادة السلام. ومن جانبنا، سنواصل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من خلال الاتصالات مع جميع أطراف النزاع اليمن. وندعو زملاءنا إلى مساعدته بهمة. إننا ندعو إلى الإنهاء التام للنزاع في اليمن. وسيتم إحراز تقدم في هذا الصدد بالتركيز على العملية السياسية، وبالعمل على إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرت، والتي يلزم إعادة بنائها على الفور. إن اقتصاد البلد في حالة دمار، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية أصلا في البلد. وسوف تواصل روسيا دعم تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب اليمن، سواء في الشمال أو في الجنوب.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن التوصل إلى حلول للصراعات التي يعاني منها اليمن سيكون إسهاما مهما في تحقيق استقرار الحالة في سائر المنطقة دون الإقليمية. ونود أن نشير إلى مقترح للشروع في عملية لوضع مجموعة من تدابير الأمن وبناء الثقة في الخليج الفارسي، ثم في الشرق الأوسط برمته في نهاية المطاف. وهذا الهيكل، الذي ينبغي أن يشمل مشاركة جميع البلدان الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك دول الخليج الفارسي وإيران، لن يساعد على تعزيز الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة في ذلك الجزء من العالم فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى حل الأزمات الجديدة، والتي طال أمدها، بما في ذلك النزاع اليمني. ويجب أن تفسح التهديدات والاشتباكات المجال للحوار والتعاون. إن التعاون على هذا الأساس سوف يؤدي إلى حل فوري للنزاع الذي يعصف باليمن.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية المستنيرة – وإن كانت مثيرة للجزع. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالعاملين في المجال الإنساني في اليمن وأن أشكرهم على تفانيهم والتزامهم.

إن الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في اليمن (S/PV.8348)، ألهمتنا التفاؤل الحذر. وقد ناقشنا استئناف المشاورات مع الأطراف في النزاع، واحتمالات جمعهم على طاولة المفاوضات، ووقفنا متحدين في رسالتنا بأن طريق المضي قدما يتمثل في التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع. وفي حين أننا ما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا صحيح، نجتمع هنا اليوم مرة أخرى، بعد ١٠ أيام فقط، حيث علينا أن نعترف مرة أخرى بتدهور الحالة على أرض الواقع وأن نواجه الواقع المرير في الأزمة الإنسانية الحادة.

وتلاحظ بولندا ببالغ الأسى تصاعد العنف مؤخرا في محافظة الحديدة، مع اقتراب الاشتباكات المسلحة من مدينة الحديدة كل يوم. ومنذ بداية أيلول/سبتمبر، زاد عدد الإصابات في صفوف المدنيين زيادة كبيرة. وفي حين تزداد كثافة الأعمال العسكرية حول مدينة وميناء الحديدة، فإن تدهور الأزمة الإنسانية ليست أمرا وشيكا - بل هو ما يحدث بالفعل، ولن يتوقف هذا ما لم تنبذ الأطراف المتصارعة العنف فورا وتلتزم بوقف الأعمال العدائية.

ويجب ألا ننسى أن الحديدة تضطلع بالدور الحاسم كشريان حياة للملايين من الناس، وهي البوابة الرئيسية لدخول الأغذية واللوازم الأخرى التي تدخل البلد. ولذا فإن ما يحدث داخل الحديدة وحولها له أثر كبير على الحالة الإنسانية في جميع المحافظات اليمنية. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف الإجراءات التي من شأنها أن تكفل إتاحة استخدام جميع الطرق اليمنية، وأن تظل جميع الموانئ اليمنية، بما في ذلك الحديدة، ورأس عيسى والصليف مفتوحة، وتؤدي وظيفتها بالكامل، بحيث يمكن إيصال المساعدة الإنسانية إلى الملايين من السكان الذين يحتاجون إليها بصورة ماسة.

وللأسف، نتلقى باستمرار تقارير مثيرة للقلق عن استهداف الهياكل الأساسية المدنية في اليمن. ولذلك، ندعو بقوة جميع الأطراف المتورطة في النزاع إلى احترام أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، مثل مبدأي التمييز والتناسب، وكفالة حماية المدنيين.

وأود أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل إعادة إطلاق عملية سلام شاملة للجميع. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يوجد حل للنزاع في اليمن سوى الحل السياسي. وندعو أطراف النزاع إلى وقف العنف والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى مزيد من المعاناة للمدنيين وربما يزج ذلك بالبلد بأسره في كارثة إنسانية.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته المفيدة، وإن كانت قد رسمت صورة قاتمة.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق استمرار النزاع في اليمن وتأسف لذلك حيث إنه تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن هناك أكثر من ١١ مليون طفل يعيشون في أوضاع هشة للغاية. ووفقا للبيان الرئاسي بشأن حماية المدنيين (S/PRST/2018/18) الذي اعتمدناه للتو، نعرب عن رفضنا للتصعيد الحالي للعنف داخل الحديدة وما حولها، ويجب أن نواصل الإشارة إلى عواقبه الوخيمة من حيث الوفيات والجرحى والنازحين والفقر المدقع والجوع وسوء التغذية.

ونأسف لأن التحذيرات التي أطلقتها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى في الوقت المناسب بشأن مخاطر التصعيد في الحديدة لم تؤد إلى دبلوماسية وقائية فعالة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الممثل الخاص مارتن غريفيث بدعم من مجلس الأمن. ومن الواضح أن مهمته معقدة جدا، وأنه يجب أن نواصل دعمنا له.

ونأسف لغياب الحوثيين والصعوبات في إحراز تقدم في جنيف. ومع ذلك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُفسر ذلك على أنه مبرر للإصرار على الحل العسكري للنزاع لأن ذلك الحل غير موجود. وعلى العكس من ذلك، يجب علينا أن نكثف الجهود الرامية إلى إعادة الأطراف إلى مائدة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، نشير إلى عدم مصداقية الوعود بأن تصعيد الأعمال العدائية في الحديدة لن يكون له سوى تأثير محدود. ويجب أن نتذكر أن سمة مميزة للنزاع تتمثل في ارتكاب جميع الأطراف لجرائم بشعة مع الإفلات من العقاب، وذلك في ظل استخفاف واضح بآثارها على السكان المدنيين.

إن هناك ٢٢ مليون يمني يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر. وقد أضرّ بهم الشلل الاقتصادي الناجم عن النزاع ضررا شديدا. وأصبح من المتعذر الحصول على الخدمات الأساسية. وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه، فقد توقف دفع المرتبات للموظفين المدنيين، بمن فيهم المعلمون والعاملون في المجال الطبي. ويضر التضخم الجامح وانخفاض قيمة العملة بأشد الناس فقرا.

وفي هذا السياق، ترى بيرو أنه من الضروري والملح أن تتخذ جميع الأطراف المشاركة في النزاع، ولا سيما تلك التي لديها القدرة على التأثير عليها، بما في ذلك مجلس الأمن، الإجراءات اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإعادة النزاع إلى طاولة المفاوضات.

ونشدد على الاحتمالات الحقيقية للتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع، وهو ما دأب المبعوث الخاص للأمين العام على الحديث عنه، ونؤكد ضرورة المضي قدما في العملية باتخاذ تدابير بناء الثقة بين الأطراف.

أما الآن، فإننا نشدد على الحاجة إلى ضمان سلامة الموانئ وفتحها وتشغيلها الكامل، وخاصة ميناء الحديدة، فضلا عن الطرق الرئيسية في المدينة وغير ذلك من طرق الوصول إليها، من أجل توفير السلع الأساسية.

ونود أيضا أن نعرب عن التقدير والدعم للعاملين في المجال الإنساني المنتشرين في البلد، والذين يقومون بعملهم في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر الشديدة، ونشدد على ضرورة ضمان وصولهم بصورة آمنة وغير مقيدة إلى السكان.

وأخيرا، لا يمكننا أن نقبل المعايير المزدوجة. ومن الضروري أن يظل المجلس موحدا ومتسقا فيما يتعلق بمسؤوليته عن حماية المدنيين في جميع الأزمات الإنسانية، حيثما وجدت، بما يتفق مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مارك لوكوك على معلوماته المستكملة الرصينة التي قدمها اليوم. إنه وجميع العاملين في المجال الإنساني يعملون بلا كلل لتخفيف المعاناة وإنقاذ الأرواح، ولهم منا كامل الدعم المخلص. وهو يستحق التهنئة على جهود الإغاثة الطموحة والفعالة في ظل ظروف نفهم أنها قاهرة.

تدل الإحاطة الإعلامية اليوم على الطابع الملح للحالة الإنسانية البائسة. إن شعب اليمن يعاني بالفعل من أكبر كارثة إنسانية في العالم. ومع تدهور البيئة الأمنية مؤخرا، فإن الحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم. ويتزايد وقوع الخسائر في صفوف المدنيين، ولم تعد المرافق الطبية تعمل، وتنتشر الأمراض ويتزايد الجوع في حين يتقلص مرة أخرى حيز العمل الإنساني من أجل الوصول إلى المحتاجين.

ويمثل القتال الذي نشب مؤخرا على الطريق الرئيسي بين الحديدة وصنعاء شاغلا ملحّا الآن. إذ إن تعطيل سلسلة الإمداد الحاسمة تلك ستكون له عواقب إنسانية كارثية. ويتعرض مئات الآلاف من الناس للخطر في الحديدة وسيتعرض ملايين آخرون في محافظات أخرى لذلك، إذا عُزلت الحديدة عن الأجزاء

الشمالية من البلد. وزاد عدد الأطفال المعرضين لخطر المجاعة في اليمن حاليا بواقع مليون طفل ليصل العدد الإجمالي للأطفال المعرضين لهذا الخطر إلى ٥,٢ ملايين، كما سمعنا.

وفي مواجهة هذه الحالة الإنسانية المأساوية، ينبغي تكرار مطالبات مجلس الأمن بصوت عالٍ وواضح، على النحو المتفق عليه في البيان الرئاسي الذي اعتُمد في آذار/مارس (S/PRST/2018/5). فأولا، يتعين اتخاذ خطوات عاجلة من أجل وقف الأعمال العدائية لتعزيز العملية السياسية، وفي المقام الأول، حماية السكان المدنيين. وثانيا، يتعين كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق، وضمان التشغيل الكامل للموانئ والطرق الرئيسية. ويجب السماح للعاملين في المجال الإنساني للاضطلاع بمهمة إنقاذ الأرواح في جميع أنحاء البلد – بلا عوائق ودون تعريض سلامتهم للخطر. وثالثا، يجب المحافظة على احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. إن الطلبات الثلاثة التي طرحها السيد لوكوك اليوم – تحقيق استقرار الاقتصاد وحماية المدنيين وضمان تقديم المساعدة الطبية والإجلاء – منطقية تماما وينبغي أن تلقى آذانا صاغية.

فبعد سنوات من النزاع الدموي، من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في اليمن. وبدلا من ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية من أجل إيجاد حل سلمي. ونشيد بحكومة اليمن على نهجها البناء في الجهود التي بُذلت مؤخرا، ونرى أنه من المؤسف للغاية أن الحوثيين لم يحضروا الآن في جنيف وواصلوا أنشطتهم العسكرية. ولكن لا يمكن أن تكون النكسة المؤقتة في جنيف ذريعة للعودة إلى العنف. والتصعيد الذي حدث مؤخرا لا يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية فحسب، بل يقوض أيضا آفاق العملية السياسية. وستخسر جميع الأطراف.

لقد تم اليوم توجيه إنذار لنا مرة أخرى. وإنه لأمر محبط على نحو لا يُحتمل أن نسمع في هذا العام، ٢٠١٨، عن مجاعة واسعة النطاق وتفش للكوليرا – وهما أمران يمكن الوقاية منهما تماما. وببساطة، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تتعرض حياة الملايين من المدنيين الأبرياء للخطر. ويجب أن يظل مجلس الأمن مشاركا بهمة وأن يكثف جهوده دعما للمبعوث الخاص مارتن غريفيث والسيد لوكوك. ويجب علينا أن ندعو جميع الأطراف بصورة موحدة إلى الدخول بحسن نية في عملية حوار شامل للجميع بقيادة الأمم المتحدة دون شروط مسبقة، ولكن بتفانٍ ونشاط والتزام جاد – وأن نكرر تلك الدعوة ونُذكرهم بها. وينبغي الآن اغتنام فترة الأسبوع الرفيع المستوى القادم، كما قالت سفيرة المملكة المتحدة، باعتبارها فرصة في هذا الصدد. لقد دفع شعب اليمن بالفعل ثمنا باهظا جدا وبصورة غير مقبولة لهذه الحرب الرعناء.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، التي تُعقد في وقت يتواصل فيه تدهور الحالة الإنسانية في ظل الظروف التي وصفها للتو ببلاغة وتفصيل السيد لوكوك.

سأتناول ثلاث نقاط. أولا، سأشير إلى تصاعد التوترات في محافظة الحديدة منذ بداية أيلول/سبتمبر، وبالتحديد في الأيام الأخيرة، والمخاطر الإنسانية الكبيرة التي يشكلها ذلك.

وسأُذكر بعد ذلك بضرورة بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني. وأخيرا، سأعود إلى ضرورة إيجاد حل سياسي والذي يجب السعي إلى التوصل إليه على الفور. فوحده هذا الحل كفيل بتحقيق تسوية دائمة للأزمة.

أولا، أكدنا في مرات عديدة ضرورة بذل كل جهد ممكن لضمان تجنيب السكان المدنيين الذين سبق وعانوا الأمرين، ومن بينهم عدد كبير من المشردين، ويل المواجهة العسكرية

الجارية في منطقة الحديدة. كما يجب حماية الهياكل الأساسية المدنية وضمان إمدادات الطعام والطاقة. وفي حين أن التوترات المتصاعدة قد تؤدي إلى موجات تشريد جديدة للسكان، يجب أن يكون بوسع المدنيين الذين يحاولون الفرار من القتال التنقل بحرية وأمان.

وعلاوة على ذلك، كما ذكر السيد مارك لوكوك، من الضروري حماية ميناء الحديدة الذي يعدّ بمثابة الحبل السري لليمن. إذ تمرّ أكثر من ثلاثة أرباع المعونة الإنسانية والبضائع التجارية التي تدخل البلد عبر ميناء الحديدة الذي ينبغي، شأنه في ذلك شأن ميناء الصليف، أن يظل مفتوحا وكامل التشغيل. ولا يتعلق الأمر بإمداد الحديدة والمنطقة فحسب، بل أيضا بتلبية احتياجات المناطق الداخلية التي تشمل معظم أنحاء البلد، بما في ذلك صنعاء، حيث تعيش الغالبية العظمى من اليمنيين. ويجب أن تظل الطرق بين الحديدة وصنعاء مفتوحة لإتاحة إيصال المعونة الغذائية والحؤول دون تحول سوء التغذية الواسعة النطاق الذي يعاني منه اليمن بالفعل إلى حالة مجاعة لم يسبق لها مثيل. واليوم، بسبب المعارك الدائرة، بات بالفعل من المستحيل تماما الوصول إلى بعض الاحتياطيات المخزنة في الحديدة. ويجب القول بوضوح إن تنفيذ العمليات العسكرية يجب ألا يُعيق بأي حال من الأحوال وصول المساعدات الإنسانية.

وأخيرا – وهذه نقطتي الثالثة – يجب توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم اليوم بعملهم في ظل ظروف بالغة الخطورة. ومن المهم للغاية أن تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتي يعتمد السكان اليمنيون عليها بشدة، من التخطيط لعملياتها مسبقا، مع ضمان حمايتها من الهجمات.

وبالإضافة إلى الحالة في الحديدة، يجب علينا أن نتصدى جماعيا للتدهور المستمر للحالة الإنسانية في اليمن. وما من شك في أن الأعضاء قد شاهدوا الصور المقلقة التي تداولتها شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تُظهر أطفالا يعانون الهزال، كاشفة عن الواقع المؤلم. إن المدنيين هم أول ضحايا الحرب وما يترتب عليها من حالات نقص. ولذلك، من الأهمية بمكان بذل كل الجهود الممكنة لكفالة حمايتهم. وتعيد فرنسا تأكيد دعوتها إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ودونما عوائق إلى من هم في حاجة إليها.

وفضلا عن ذلك، فإن الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة يجب أن تُمكن من احتواء وباء الكوليرا الذي يجتاح البلد على نطاق واسع. ويجب السماح بمواصلة حملات التطعيم التي أُطلقت بنجاح في الأشهر الأخير. كما يجب أن تمكن الاستجابة الإنسانية من توفير مستقبل للأطفال اليمنيين، فيما يجعلهم سوء التغذية عرضة للخطر بشدة. ومن غير المقبول أن يموتوا جوعا. وعلاوة على ذلك، نكرر تأكيد أنه، في جميع حالات الحرب، يجب بذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال من النزاع على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن.

وفي ظل انخفاض الريال بشدة، وارتفاع الأسعار وندرة المواد الغذائية الأساسية، يجب على مجلس الأمن، والمجتمع الدولي بأسره على نطاق أوسع، أن يدعم الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية من أجل التوصل إلى حل للأزمة الاقتصادية التي تواجه البلد. وفرنسا مستعدّة للعمل في هذا الصدد، استنادا إلى أعمال الاجتماع بشأن المساعدة الإنسانية في اليمن الذي عُقد في باريس بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه.

إن عدد الوفيات الذي يُعزى إلى انهيار الاقتصاد وهياكل الدولة يفوق في الواقع ذاك الذي تسببت فيه الأعمال العدائية. وتمثل إعادة بناء هيكل الدولة في ظل اقتصاد حرب مأزقا مأساويا يجب تجاوزه. ويتطلب هذا الأمر من الجميع بذل جهود متجددة، كما أخبرنا السيد مارك لوكوك. وأؤكد بشدة على أن حماية المدنيين وإمكانية الوصول بحرية ودون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، وحماية موظفي المساعدة الإنسانية

والقطاع الطبي ليست خيارات. بل هي التزامات بموجب القانون الدولي لجميع أطراف النزاع.

وفي هذا السياق، من الضروري تماما الحفاظ على كل فرصة لاستئناف الحوار وبناء عملية سياسية حقيقية تستند إلى تدابير بناء الثقة بين الأطراف. وربما كان اجتماع جنيف المعقود في ٦ أيلول/سبتمبر فرصة ضائعة. بيد أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية الجهود الرامية إلى المضي قدماً بالعملية السياسية وينبغي ألا يؤدي إلى زيادة التوترات بين الأطراف.

ولنتذكر أن المنطق العسكري لا يمكنه أن يتوصل إلى حل في اليمن. لقد دامت الحرب طويلا. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل مع المبعوث الخاص من أجل استئناف مسار الحوار في أقرب وقت ممكن والمضي قدماً بالعملية السياسية، التي تمثل السبيل الوحيد الممكن لوضع حد للنزع في اليمن. ووساطة الأمم المتحدة وحدها هي الكفيلة بأن تُستأنف المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة ميناء الحديدة واستئناف المحادثات ووقف الأعمال العدائية على نحو دائم وتحديد معالم حل سياسي من أجل التوصل إلى اتفاق دائم وشامل وجامع يعيد السلام إلى اليمن والأمن في شبه الجزيرة العربية وفي مضيق باب المندب.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الرهيبة، المستمرة في التدهور، ستواصل فرنسا حشد جهودها بالكامل، ولا سيما داخل المجلس، والعمل على إيجاد حلول ملموسة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإيجاد حل سياسي للنزاع. وهذا هو السبيل الوحيد لوقف معاناة الشعب اليمني.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على موافقتكم على هذا الطلب. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العدائية الجارية في اليمن والأضرار التي ألحقتها بالسكان وبالهياكل الأساسية في البلد منذ أن اندلعت الحرب في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥. ومن المؤسف أنه حتى اليوم، لا تزال مدينة الحديدة والمناطق المحيطة بها، التي يدخل من خلالها ما يقارب ٧٠ في المائة من واردات الأغذية والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى إلى البلد بأسره، مسرحا للمعارك. وسعياً إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في البلد، فإن إعادة الأمن إلى تلك المدينة يمثل أولوية، وذلك لكفالة التشغيل الكامل لمينائها الاستراتيجي.

ولا تزال هشاشة السكان مبعث قلق شديد، إذ يحتاج ٢٢,٢ مليون شخص إلى نوع من المساعدة الإنسانية أو الحماية. ويُقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بـ ١٧,٨ مليون شخص، فيما يفتقر ١٦ مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ويفتقر ١٦,٤ مليون شخص آخر إلى الرعاية الصحية الكافية، حسب التقرير الذي أعده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويُضاف إلى ذلك الحالة الاقتصادية العامة المقلقة التي تواجه البلد، كما وصفها السيد مارك لوكوك.

إن التكلفة البشرية والآثار الإنسانية للنزاع لا يمكن تبريرهما. ويدين وفد بلدي الهجمات العشوائية التي ضربت مؤخرا الأماكن العامة، حيث وثق فريق الأمم المتحدة القطري وأكد وفاة ٢١ قاصراً، منهم ١٣ فتىً و ٨ فتيات، وتشويه ٨٢ قاصراً، ٥١ فتى و ٣١ فتاة، فضلا عن وقوع أربع هجمات على مدارس وشن هجوم على مستشفى.

ومنذ ١٢ أيلول/سبتمبر، تعيق الاشتباكات المسلحة على الطريق الرئيسي بين الحديدة وصنعاء إيصال ٤٥ ٠٠٠ طن من

الحبوب التي كان بوسع مطاحن البحر الأحمر طحنها لإطعام أكثر من ثلاثة ملايين شخص لمدة شهر. ونناشد الطرفين الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل تيسير إيصال هذه المساعدة الإنسانية إلى السكان.

إن الكوليرا مشكلة أخرى يعاني منها اليمنيون. ونأسف للإعلان يوم الإثنين عن وفاة تسعة أشخاص، من بينهم سبعة أطفال. ويساورنا القلق إزاء وضع آلاف الحالات المسجلة في البلد، مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص ماتوا بسبب المرض منذ نيسان/أبريل من العام الماضي. ومع ذلك، فإننا نشيد بجهود برنامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع وغير ذلك من الوسائل الرامية إلى إيقاف انتشار هذا الوباء.

وتشجع جمهورية غينيا الاستوائية جميع الأطراف في النزاع على دعم الجهود التي يبذلها السيد مارتن غريفيث، الذي يواصل، منذ الاجتماع الذي عُقد في جنيف في ٦ أيلول/سبتمبر والذي أتيحت له خلاله فرصة التحدث مع وفد الحكومة، عقد مزيد من الاجتماعات المنفصلة مع المجموعات الأخرى للتوصل إلى تدابير لبناء الثقة، تسمح بتنظيم مفاوضات مستقبلا بين الأطراف المتحاربة، والتي نأمل أن تشارك فيها جميع الأطراف دون شروط مسبقة.

وأخيرا، نؤيد ونقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بغية تشجيع الأطراف اليمنية في النزاع على العمل معا من أجل إنهائه. وفي ذلك الصدد، أدعو المجتمع الدولي والمجلس والبلدان ذات التأثير في المنطقة إلى مواصلة دعم أبناء الشعب اليمني الذين يستحقون التمتع بالعيش الكريم، للخروج من حرب تسببت بأزمة إنسانية خطيرة في البلد.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشاطر وفد بلدي الامتنان الذي أعرب عنه العديد من الزملاء إلى وفد المملكة المتحدة لطلبه عقد جلسة اليوم. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، على إدراج هذا البند في جدول الأعمال. ونشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا باهتمام إلى المعلومات المستفيضة عن الآثار المروعة للحرب.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء ازدياد مستوى العنف في اليمن، وخاصة تكثيف القصف والغارات الجوية جراء الحملات العسكرية في المنطقة المحيطة بمدينة الحديدة. وللأسف، فإن هذه الاشتباكات المسلحة قد تجاوزت الموانئ وأثرت على الطريق الرئيسي الذي يربط بين مدينتي الحديدة وصنعاء، مما يجعل استخدام هذا الطريق لنقل البضائع وإيصال المساعدة الإنسانية أمرا مستحيلا عمليا. بالإضافة إلى ذلك، وكما أوضح السيد لوكوك، فإنها تؤثر على صوامع مطاحن البحر الأحمر.

ومنذ بداية النزاع، زاد عدد الضحايا المدنيين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح خطيرة من جراء الاشتباكات والهجمات على المناطق المدنية والهياكل الأساسية على ١٦ ٠٠٠ شخص. وقد يرتفع هذا الرقم ارتفاعا خطيرا إذا علقت مدينة الحديدة وسكانها الذين يزيد عددهم على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بين نيران حملة عسكرية. وبالمثل، قد تمتد هذه الآثار إلى جميع أنحاء البلد في ظل تعرّض الموانئ التي تؤدي دورا حيويا في بقاء الشعب اليمني للخطر أو في حال انعدام جدواها بسبب النزاع العسكري الحالي. ونشير إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من الواردات التي تصل إلى اليمن تدخل عبر ميناء الحديدة. ولذلك، فإن الهجوم على المدينة أو الميناء لن يؤثر تأثيرا خطيرا على الـ ٢٢ مليون شخص الذين هم بحاجة حاليا إلى المساعدة الإنسانية في البلد فحسب، بل سيصبح عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة كبيرا على نحو لا يطاق. ومن المهم أيضا أن نضع في الاعتبار أن من شأن تزايد العنف أن يؤدي إلى تشريد أسر بأكملها أجبرت على الفرار من النزاع والاتجاه صوب مدينة الحديدة بحثا عن المأوى. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين مثالا واضحا على تلك الحالة. وأبلغت في ١٤ أيلول/سبتمبر عن تشريد حوالي ٥٠٠ ٣ شخص نتيجة لوقوع اشتباكات في المقاطعات المتاخمة للحديدة. ومن الواضح أن أي حملة عسكرية في تلك المدينة من الممكن أن تتسبب في كارثة كبرى.

فلن تسفر أعمال الحرب تلك سوى عن تقويض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام لاستئناف الحوار والجمع بين الأطراف بحثا عن حل تفاوضي للنزاع. ولذلك، يجب على المجلس أن يؤكد للأطراف مجددا وبشكل قاطع إلزامية الامتثال لقراراته، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ولذلك يجب أن تضع جميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية حدا للعنف على الفور، والتخلي عن أي شرط مسبق لإقامة الحوار، والالتزام بالشروع في عملية التفاوض بغية التوصل إلى حل سياسي يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته، فضلا عن احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويؤيد وفد بلدي عملية التشاور والحوار التي أطلقها المبعوث الخاص، بوصفها مبادرة هامة ترمي إلى تعزيز عملية تفاوض سياسية تمكن من الوصول إلى تسوية سلمية للحالة في اليمن. وهنا ندعو مجددا الجهات الفاعلة والأطراف المعنية إلى الانضمام إلى عملية الحوار والإسهام فيها بشكل بناء.

ومن الضروري أيضا تذكير الأطراف بأن الهجمات أو الحملات العسكرية التي تستهدف المدنيين والمساكن والأماكن العامة أو المرافق الطبية والتعليمية، فضلا عن عمليات إطلاق القذائف ونشر الألغام المضادة للأفراد، تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن تشكل هذه الأعمال جرائم حرب يمكن التحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها أمام المحاكم الدولية المختصة.

أخيرا، ومن أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن، يكرر وفد بلدي دعمه الكامل لجهود الوساطة والحوار التي يبذلها المبعوث الخاص مع أطراف النزاع.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الوافية اليوم. وأود أيضا أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجتمع الدولي بأسره على جهودهما المبذولة حاليا في اليمن لإنقاذ الأرواح يوميا في ظروف تزداد صعوبة. وقد أيدنا الطلب العاجل لعقد جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم نظرا للتدهور السريع للحالة في اليمن خلال هذا الأسبوع. ونعرب عن تقديرنا لتمكنكم، سيدتي الرئيسة، من تلبية الطلب بعقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم في مهلة قصيرة كهذه.

فهذه الصور التي نراها للأطفال المرضى الجياع في أسرّة المستشفيات تجلب العار للمجتمع الدولي. وهي تجبرنا على الحديث عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة. ونظرا لتجدد القتال مرة أخرى حول مدينة الحديدة أصبح هناك مليون طفل إضافيين في اليمن يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر تحولهم إلى ضحايا للجوع. ويكمن وراء هذه الأرقام المذهلة واقع الحياة اليومية القاسي لليمنيين الأبرياء من جراء حرب شنت على حسابهم. وأود أن أتناول ثلاث مسائل هنا اليوم: أولا، زيادة القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المحيطة بالحديدة. ثانيا، الآثار الاقتصادية على الحالة الإنسانية. وثالثا، حماية المدنيين.

أولا، إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الآثار المترتبة عن الاشتباكات التي شهدتها الحديدة هذا الأسبوع على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الملايين من اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها، وهي إمكانية محدودة بالفعل. وأصبح الطريق الرئيسي المؤدي إلى صنعاء غير صالح للاستخدام. ويساورني القلق من حديث مارك لوكوك عن أن الطرق البديلة قد تضررت

بشكل كبير أيضا. فقد قُطع الطريق المؤدي إلى مستودعات مطاحن البحر الأحمر، وأصبح الميناء مهددا الآن أكثر من أي وقت مضى. وسيكون وقف عمليات ميناء الحديدة أو تعطيل سلسلة إمداداته إلى المناطق المكتظة بالسكان من حوله بمثابة نقطة التحول الكامل إلى المجاعة. وسلّم المجلس بضرورة كسر الحلقة المفرغة للنزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي عندما اتخذ بالإجماع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) في ٢٤ أيار/مايو من هذا العام. ويجب علينا الآن أن نلتزم حقا بجوهر هذا النص وأن نكفل منع حدوث مزيد من التدهور. وأود أن أشكر مارك لوكوك على طرح ثلاثة طلبات محددة على الطاولة لمعالجة هذه الحالة. وندعو في ذلك السياق أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى موافاة المجلس بمعلومات عن حالة الأمن الغذائي في البلد. وتتحمل الأطراف المتحاربة ومناصريها المسؤولية عن ضمان فتح الموانئ وتشغيلها بصورة كاملة للتأكد من وصول الإمدادات التي تشتد حاجة اليمنيين إليها إلى جميع أنحاء البلد.

وتتعلق النقطة الثانية بسبب رئيسي آخر للأزمة الغذائية المتزايدة، وهو الانهيار الاقتصادي في اليمن. فقد ألحق خفض قيمة الريال اليمني إلى أدنى مستوى له في التاريخ ضررا بالغا بالقدرة الشرائية للسكان اليمنيين. وإذا أضفنا ذلك إلى ارتفاع أسعار الأغذية وعدم دفع رواتب موظفي القطاع العام لأكثر من عامين، فإن لذلك تأثيرا مضرا على عامة المواطنين اليمنيين، بما في ذلك في أنحاء البلد الأقل تضررا من القتال. ويحذر الخبراء من أن يؤدي الانهيار الاقتصادي إلى قتل عدد أكبر من اليمنيين، بما يفوق عدد ضحايا أعمال العنف المسببة له. ويتعين على الأطراف معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال.

ثالثا، لقد اعتمدنا للتو بيانا رئاسيا بشأن حماية المدنيين (S/PRST/2018/10). وستكون العبارات الواردة في ذلك البيان بلا معنى إذا لم نصر على تنفيذها كاملة ضمن الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والتصدي لانتهاكاته. وينبغي أن يكون إنهاء الإفلات من العقاب عنصرا رئيسيا في حل النزاع في اليمن.

شكل التحول السياسي في اليمن في أوائل عام ٢٠١٢ مثالاً إيجابياً في المنطقة من جوانب عدة، وإذا علّمنا شيئاً، فقد علمنا أن تأجيل تحقيق العدالة لا يؤدي إلا إلى المزيد من الصراعات، ويغذي فكرة أن التجاوزات ليس لها عواقب.

في الختام، فإن أسباب المجاعة في اليمن متعددة. والخطوات الفورية التي يتعين اتخاذها واضحة. ينبغي للأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، وإبقاء الموانئ مفتوحة، وحماية طرق الإمداد، والاتفاق بصورة نهائية على طرائق لاستئناف دفع الرواتب. إن الأمر الوحيد الذي يمكن أن ينهي معاناة الشعب اليمني بشكل دائم هو الحل السياسي السلمي المستدام للصراع. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى إظهار التزامها بإحلال السلام، والتخفيف من حدة التوتر، في المقام الأول حول الحديدة، والانخراط بدون شروط مسبقة والتعاون مع المبعوث الخاص. إن أطفال اليمن يستحقون الحماية من العنف والجوع والمرض، ويستحقون مستقبلاً.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة. ونعبّر عن استعدادنا لتقديم دعمنا لأنشطته.

ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق له ولموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل بلا كلل في ظل إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وتتابع كازاخستان عن كثب التطورات الأخيرة ونود أن تدلي بالملاحظات التالية.

أولا، نعرب عن تأييدنا للنداءات المتكررة للأمم المتحدة الموجهة لجميع الأطراف لإنقاذ أرواح المدنيين، ومنع الوفيات

والإصابات والسماح بحرية الحركة. ولذلك نلاحظ ونرحب بالجهود المنسقة لترتيب أصحاب المصلحة، أي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ودول الخليج، لتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب اليمن.

وتشيد كازاخستان بالعمل المتفاني الذي يقوم به الشركاء في المجال الإنساني الذين يقدمون الغذاء والمياه ومستلزمات الطوارئ والأموال والرعاية الصحية. ونأسف لكون حاجة ثلثي السكان اليمنيين لا يزالون بحاجة إلى الحماية من سوء التغذية والكوليرا والأمراض الأخرى التي قتلت أو أصابت آلاف المدنيين، خاصة بعد موسم الصيف الحار للغاية. ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن تكون الهياكل الأساسية الصحية الحيوية ومحطات المياه محمية تماما لخدمة السكان المحليين.

ثانيا، نحن نتفق تماما مع دعوة السيد لوكوك إلى تعزيز الواردات التجارية من الأغذية والوقود والإمدادات الإنسانية عبر جميع موانئ اليمن. كما ننادي بتعبئة خدمات الطوارئ والتمويل الكافي لغوث السكان من المجاعة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نسعى إلى تدابير جديدة لبناء الثقة في المجال الإنساني وندعم القائم منها.

وأخيراً، ترحب كازاخستان بقرار التحالف الإبقاء على فتح جميع الموانئ اليمنية، بما في ذلك الحديدة والصليف، للسماح للبضائع الإنسانية والتجارية بالدخول بدون قيود. إن الحفاظ على تدفق الواردات، أمر ضروري للحالات الإنسانية، خاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة، وعدم دفع رواتب موظفي القطاع العام منذ أكثر من عامين، وانخفاض قيمة الريال اليمني، فضلاً عن الارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية والوقود.

ونشدد على أنه يجب احترام جميع الأطراف للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، وعلى تلك الأطراف أيضا أن تتحمل مسؤولية التخفيف من حدة الحالة الإنسانية عن طريق التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ذات الصلة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار الرئاسة الأمريكية للمجلس على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، والمملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة.

إننا نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة في اليمن.

يشعر وفد بلدي بالقلق لاستئناف القتال منذ ١٨ أيلول/سبتمبر حول ميناء الحديدة عقب فشل محادثات السلام في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر. ومن المرجح أن تؤدي هذه الاشتباكات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، التي تعتبرها الأمم المتحدة بالفعل الأسوأ في العالم. ومما يزيد من القلق حقيقة أن هذا يحدث في منطقة حضرية تضم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة. وعلاوة على ذلك، فإن ميناء الحديدة الذي يستقبل ٧٠ في المائة من واردات البلد، هو البوابة الرئيسية لحوالي ٩٠ في المائة من المساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين. ونتيجة لذلك، فإن تجدد القتال حول هذا الميناء الاستراتيجي لن يعرض إيصال المعونات الإنسانية للخطر فحسب، بل وأدى أيضا إلى ارتفاع أسعار الضروريات الأساسية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ٦٨ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا نقص في الوقود.

وإذ تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء التدهور الخطير في الحالة الإنسانية، فإنها تدعو الأطراف المتحاربة إلى التقيد بوقف فوري لإطلاق النار وبإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق إلى السكان المنكوبين. نحن ندعوها إلى استئناف الحوار

بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الحالية وإلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

في الختام، تحث كوت ديفوار أطراف النزاع على تولي زمام خطة السلام التي اقترحها السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن اليمن، وتشجعه على مواصلة الوساطة والمساعي الحميدة من أجل استئناف الحوار بين اليمنيين.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. وأثني عليه وفريقه على جهودهما لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن.

إن الصراع في اليمن، الذي يدور منذ أكثر من ثلاث سنوات، أغرق البلد في أزمة حادة. اليوم، مع تصاعد النزاع في الحديدة وأماكن أخرى، يلوح انقطاع وصول المساعدات الإنسانية في الأفق، مما يفاقم خطر حدوث مجاعة وتفضي الكوليرا، مما ينجم عنه عواقب وخيمة على الجميع، ليس بوسع أحد – لا الشعب اليمني ولا بلدان المنطقة ولا المجتمع الدولي تحملها. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي تمكين الأطراف في اليمن من تنحية خلافاتها جانبا بروح المصالحة من أجل تجنب انتشار النزاع. ويجب القيام بذلك بشكل عاجل، لحيلولة دون زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد.

ويجب على المجتمع الدولي زيادة المساعدات الإنسانية وتوفير الأدوية والمواد الغذائية والإمدادات الأخرى وفقاً للاحتياجات على أرض الواقع، من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني. وينبغي لنا أن نحث الأطراف المعنية في اليمن على اتخاذ تدابير للحد من ارتفاع الأسعار واستمرار نقل البضائع التجارية. من شأن ذلك أيضا أن يؤدي إلى تخفيف حدة الأزمة. ويجب أن تعمل الأطراف المعنية معاً لتحسين وصول المساعدات الإنسانية حتى يمكن إيصال المساعدات المقدمة للشعب اليمني دون عوائق وبشكل آمن ومأمون، بما يمهد الطريق لتحقيق نتائج أفضل في المجال الإنساني في البلد.

ولا بديل عن الحل السياسي إذا أريد لليمن أن يعمه السلام الدائم وأن يضع حدا للأزمة الإنسانية بصورة نهائية. ويجب أن تعود الأطراف اليمنية إلى المسار السياسي في أقرب وقت ممكن. لقد واصل المبعوث الخاص مارتن غريفيث مؤخراً التواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مشجعا على استئناف محادثات السلام بين اليمنيين وعلى تنفيذ تدابير بناء الثقة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لتكثيف مساعيهم الحميدة الرامية إلى إنشاء آلية مستدامة للحوار والتفاوض. وتدعم الصين الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. كما تدعم الصين الأطراف اليمنية في التوصل إلى هذا الحل الجامع في أقرب وقت ممكن من خلال الحوار والمفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها والوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني في اليمن.

وإلى جانب المجتمع الدولي، تقف الصين على أهبة الاستعداد لدعم جهود المبعوث الخاص وستواصل الاضطلاع بدور بناء صوب التوصل إلى حل سياسي للقضية اليمنية.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. كما نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على خدمتهما المتفانية في اليمن في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن مصدر قلق كبير لنا، هناك الملايين على حافة المجاعة. بالإضافة إلى ذلك، تصاعد النزاع في محافظة الحديدة مع اقتراب القتال من مدينة الحديدة. ومع تدهور الحالة بشكل كبير، يحذر مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية من أن تصاعد الأعمال القتالية مؤخرا يعرض أرواح مئات الآلاف لخطر كبير.

لقد سمعتها واضحة وجلية في وقت سابق من وكيل الأمين العام مارك لوكوك أن اليمن يواجه أسوأ أزمة إنسانية. فكل يوم تقريبا، يكافح الملايين من أجل البقاء على قيد الحياة ويعتمدون على المساعدات الإنسانية للحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية. وقد ساهم انخفاض قيمة الريال اليمني وارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم صرف المرتبات الحكومية وتفشي الكوليرا في تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وكما كررت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني مرارا وتكرارا، يشكل ميناء الحديدة شريان حياة للملايين من البشر الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

ونناشد جميع الأطراف، في ذلك الصدد، بذل كل الجهود الممكنة حتى تتاح للأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستمر ودون عوائق إلى جميع اليمنيين المحتاجين. ونشدد كذلك على أهمية حماية المدنيين والمرافق المدنية. وبالإضافة إلى ذلك ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين، وذلك من أجل المدنيين الذين عانوا أشد المعاناة ومراعاة لهم. إن إطلاق الحوثيين القذائف على المملكة العربية السعودية وشن الهجمات على السفن التجارية هي كذلك أمور غير مقبولة وتأتي بنتائج عكسية. ونحن ندين تلك الأعمال.

وإنه لمن المحزن أن نلاحظ أنه على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص لإحياء المحادثات السياسية، يتصاعد القتال في اليمن، مؤثرا على المدنيين وعلى إيصال المساعدات الإنسانية. وإذ نحث جميع الأطراف على التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، نشدد على أن الحل النهائي لإنهاء المأساة الفظيعة في اليمن هو إجراء حوار سياسي شامل يلبي التطلعات المشروعة لليمنيين ويعالج الشواغل الأمنية للجهات الفاعلة الإقليمية. ونؤيد، في ذلك الصدد، الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، الذي يواصل دبلوماسيته المكوكية لإقناع جميع الأطراف بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

في الختام، لا بد لجميع الأطراف من الانخراط مع المبعوث الخاص بحسن نية وعلى نحو بناء، من دون أي شروط مسبقة. فذلك ما يتوقعه شعب اليمن من جميع الأطراف. ونعتقد كذلك أنه يتعين على مجلس الأمن والبلدان ذات النفوذ أن تقدم دعمها لمساعي المبعوث الخاص فيما يواصل تيسير التوصل إلى حل سياسي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن السلام الدائم في اليمن لن يكون ممكنا إلا من خلال عملية سياسية تشمل الجميع وتيسرها الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلة للولايات المتحدة.

أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية. إن ما نعرفه عن الأزمة الإنسانية في اليمن أمر مروع، ولكن صدقوني ما هو أكثر ترويعا هو ما لا نعرفه. لقد زار صحفيون قرية نائية في شمال اليمن في الآونة الأخيرة. ووجدوا أسرا تعاني من الهزال ويعيش أفرادها – إذا جاز لنا استخدام الكلمة – على نظام غذائي يتكون من عجينة حامضة خضراء تُصنع من أوراق نبتة محلية. وكانت هناك أم لطفلة في شهرها السابع تعاني من سوء التغذية إلى حد لم تعد معه قادرة على إرضاع طفلتها، وليست لها أي وسيلة أخرى. وقد قالت للصحفيين: ”منذ اليوم الذي وُلدت فيه، لم يكن معي المال لأشتري لها به حليبا أو أشتري به أدوية“. ولا يمكن للمرء تقريبا أن يتحمل رؤية صور أطفال القرية الجياع التي التقطها الصحفيون. فهؤلاء الأطفال في حالة هزال وهم يعيشون في منطقة محرومة من الخدمات العامة.

وآباؤهم غير قادرين حتى على تحمل تكاليف نقل أطفالهم إلى العيادات الطبية لتلقي المساعدة.

وتعتمد أسر اليمن على المعونة الخارجية للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك فإن الاحتياجات كبيرة للغاية والعقبات صعبة إلى درجة يصعب معها تبين من الذي يحتاج إلى المساعدة ويحصل عليها فعلا هناك، وذلك على الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها العدد الكبير جدا من العاملين في مجال الإغاثة الشجعان، الذين يكافحون للتعامل مع المسؤولين في الميدان الذين يعيقون وصول الإغاثة ويتدخلون في جهود الإغاثة. وفي النهاية، فإننا قد لا نعرف على الإطلاق أعداد الأطفال الذين يموتون في هذه القرى النائية. فالآباء نادرا ما يبلغون عن وفياتهم ولا يتم عدهم في إحصاءات الأمم المتحدة المفجعة أصلا.

وتلك القصص كثيرة جدا، غير أن مجلس الأمن ليس عاجزا في مواجهة هذه الأزمة. فهناك أشياء يمكن للمجتمع الدولي القيام بها لمساعدة هؤلاء الأطفال الجياع وأمهاتهم. وما نحتاجه فحسب هو أن تكون لدينا الإرادة للقيام بها. ففي آخر مرة اجتمع فيها المجلس بشأن اليمن (انظر S/PV.8348)، دعونا جميعنا الأطراف إلى التهدئة والعودة إلى المحادثات. لكن، كما سمعنا اليوم، حدث العكس. ولذا، فإن الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير تحوطية لحماية مطاحن الحبوب ومرافق تخزين الأغذية في محيط الحديدة. فاليمن لا يتحمل المزيد من أوضاع حافة الهاوية باندلاع قتال حول هذه المستودعات. ويجب ألا يدخل المقاتلون مرافق الأمم المتحدة، التي يجب حمايتها من الهجمات.

فهذا أمر لا يحتاج إلى ذكاء خارق. والحد الأدنى الذي يمكن لمجلس الأمن أن يطلبه من المقاتلين من جميع الأطراف هو السماح بوصول الإغاثة الإنسانية إلى شعب اليمن الذي يتعرض للتجويع. ويجعل القتال الذي اندلع مؤخرا استعمال الطريق الرئيسي من الميناء أصعب بكثير ويتعين على الأطراف أن تعمل مع الأمم المتحدة لنقل المعونة من مكان إلى آخر من دون تدخل. وأخيرا، يجب على الأطراف أن تتجنب المضي قدما في فرض أي قيود على الواردات من الأغذية والوقود وغيرها من السلع المنقذة للحياة المتجهة إلى اليمن. فهذه أشياء يمكن للأطراف القيام بها على الفور.

وفي الأجل الطويل، يعلم جميع الجالسين حول الطاولة اليوم ما يجب القيام به. إن علينا جميعا دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث لإيجاد السبل الكفيلة بالحد من العنف والعودة إلى المحادثات. إن المأساة التي تتفاقم في اليمن تكاد تتجاوز حد الفهم، غير أننا لسنا عاجزين في مواجهتها. وينبغي للجميع – مجلس الأمن والأطراف المتحاربة في اليمن وشركاؤهم – أن يركزوا على التفاوض بشأن وضع حد لهذه الحرب، وليس لزيادة معاناة الأطفال اليمنيين سوءا.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بن مبارك (اليمن): في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل، السيدة الرئيسة، على إتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام المجلس للمرة الثانية خلال هذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد الولايات المتحدة الصديقة التوفيق والسداد. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد مارك لوكوك وفريقه – ومن خلاله لكل العاملين في المجال الإنساني – على الجهود الصادقة والجبارة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في بلدنا.

يناقش مجلس الأمن اليوم الأوضاع الإنسانية في بلدي. وفي الوقت الذي نقدر فيه عاليا هذا الاهتمام الدولي، فإن هذه الأوضاع الإنسانية المتفاقمة ليست وليدة اللحظة وليست نتاجا لكارثة طبيعية، فأسبابها واضحة، والمتسبب فيها لا يخفى على أحد. إن التعاطي مع النتائج والظواهر فقط دون المعالجة الجذرية

لأسبابها مؤشر خطير في منهج معالجة الصراعات لا يمكن أن يُكتب له النجاح.

ففي مثل هذا اليوم تحديدا وقبل أربعة أعوام، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغت الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران، الدولة الراعية للإرهاب في العالم، ذروة انقلابها على الدولة وعلى مخرجات الحوار الوطني وعلى كل ما اتفق عليه اليمنيون. وقد صرح فخامة رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي منصور، حينها بأن ما تتعرض له اليمن هو: ”مؤامرة تجر البلد إلى حرب أهلية“. وأكد أنه لن يقصر في أداء مسؤولياته الدستورية، وسيعمل على استعادة سلطة الدولة وهيبتها.

ومنذ ذلك اليوم، والحكومة اليمنية، تحت قيادته، تبذل كل الجهود الصادقة لإنهاء الانقلاب واستعادة سلطة الدولة وتقدم التنازلات تلو التنازلات وتمد يدها لتحقيق السلام المستند إلى المرجعيات، من خلال دعمها لجهود الأمم المتحدة والأمين العام عبر مبعوثه الخاص لليمن، السيد مارتن غريفيث، واضعة أمامها حلم الشعب في بناء دولته المدنية الاتحادية الحديثة التي تدعم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وتقوم على سيادة القانون والحكم الرشيد. وهذا هو طريق السلام المنشود ولا طريق سواه.

إن المسار الذي استطاع مجلس الأمن التوافق والحفاظ عليه طوال الفترة الماضية في دعم مسار السلام الذي تقوده الأمم المتحدة، والمستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها محليا وإقليميا ودوليا – وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى الأخص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، هو المسار الوحيد للدفع قدما بعملية السلام.

وفي كل جولة من مشاورات السلام، وآخرها في مشاورات جنيف، كنا نأمل في التوصل إلى نتائج إيجابية

وفي كل جولة من مشاورات السلام، وآخرها في مشاورات جنيف، كنا نأمل في التوصل إلى نتائج إيجابية في الملف الإنساني على الأقل تخفف من حجم معاناة أبناء شعبنا في القضايا التي كان من المزمع مناقشتها. ولكن الانقلابيين تعمدوا الغياب في اللحظات الأخيرة، وهو مؤشر لانعدام الإرادة في مناقشة أي إجراءات إنسانية، لأن ذلك يفقدهم ورقة لطالما وظفوها داخليا وخارجيا. وهذا أمر يجب أن يدرك حقيقته المجتمع الدولي.

وفي سياق الحديث عن الأوضاع الإنسانية، ومنذ عام ٢٠١٤، تشهد جميع المدن الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين اقتحاما ممنهجا وترويعا وإذلالا وتخويفا للسكان الآمنين وتجنيدا للأطفال الأبرياء في جبهات الموت، وتشجيعا للسوق السوداء وسرقة مقدرات شعبنا في وضح النهار، في تطور خطير حذرنا منه مرارا وتكرارا.

إن معاناة آلاف الأسر في الحديدة وكل المناطق التي يسيطر عليها الانقلابيون تكمن بصورة رئيسية إما في غياب عائلها في غياهب سجون الحوثي أو في انقطاع دخلها لمصادرة الحوثيين لأكثر من ٧٠ في المائة من موارد الدولة حسب التقارير الأممية، أو في عدم حصولها على أي مساعدة إنسانية بسبب عرقلة وتحريز وسرقة هذه المساعدات من قبل ميليشيات الحوثي، وبشهادة المنظمات الأممية نفسها. وهذا هو جوهر النقاش في تدابير إعادة بناء الثقة التي حظيت برعاية المجلس وبدعم المبعوث الخاص والدول الراعية للعملية السياسية في اليمن.

لقد أصبحت محافظة الحديدة الآن هي نقطة التحدي أمام المساعدات الإنسانية، لأن ميليشيات الحوثي وحدها هي من يستفيد من عائدات مينائها، في الوقت الذي يعاني سكانها من مجاعة منذ بداية الانقلاب. لكن هذا يجب ألا يستمر طويلا. ولا بد من إنهاء المعاناة الإنسانية في الحديدة، وعدم السماح بتهديد أمن وسلامة الملاحة في البحر الأحمر، وأن يتم ذلك بحرص بالغ على حياة المدنيين وتوفير الرعاية لهم.

ولعلي لا أبالغ بالقول إن حجم الاستعدادات الإنسانية والإغاثية التي خصصت للحديدة من قبل دول التحالف، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، لم يعرف لها مثيل في أي عمليات عسكرية مماثلة في اليمن، بل وفي المنطقة. لقد وجهت بلادي ودول تحالف استعادة الشرعية في اليمن رسالة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تشرح فيها قلقها بشأن سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، لأن الطريق الذي يربط بين صنعاء والحديدة هو نقطة اشتباك قريبة من المناطق القتالية، والتي حولت فيها الميليشيات الحوثية مدينة الحديدة إلى مركز عسكري استحدثت فيه العديد من نقاط التفتيش التي تعوق حركة ومرور المدنيين. وكذلك قيامها باستخدام مخازن صوامع البحر الأحمر لأغراض عسكرية، وهو ما تحدث عنه السيد مارك قبل لحظات. وأوضحنا أننا، الحكومة اليمنية وتحالف استعادة الشرعية، ندرك أن هذه الطرق تستخدم لنقل الشحنات التجارية والإنسانية، ولذلك نعمل بنشاط على تأمينها، بما في ذلك إزالة الألغام التي زرعتها الميليشيات الحوثية، والتي تمثل خطرا على المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي، وهو إجراء احترازي.

وقد أوضحت خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية لكل الأطراف ذات العلاقة توفر العديد من الطرق البديلة الأخرى التي تمر من الحديدة إلى صنعاء. واليوم، أرسلت دول التحالف رسالة مفصلة بهذا الشأن إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

إننا، في الحكومة اليمنية، نؤكد التزامنا باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وندعو إلى إدانة كل من يقوم بانتهاك هذه القوانين على قدم المساواة. ونطالب بتكثيف العمل والتنسيق مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة، وفتح مراكز رئيسية للمنظمات الأممية العاملة في الشأن الإنساني في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المدن الرئيسية، وهو ما سبق للحكومة اليمنية والتحالف العربي أن قدما تصورات بشأنه، وبما يضمن لا مركزية العمل الإنساني والإغاثي وعدم تأثره بتعقيدات العمليات العسكرية. كما يجري الحديث اليوم بشأن الحديدة. وهناك خمس مناطق إغاثية تغطي كل اليمن، ولكل منها ممرات وموانئ برية وبحرية تضمن وصول المساعدات بشكل عادل إلى جميع أبناء اليمن.

وفيما يتعلق بتدهور قيمة الريال اليمني، فقد قامت الحكومة اليمنية بتشكيل لجنة اقتصادية عليا اتخذت جملة من الإجراءات اللازمة لوقف التدهور في سعر العملة الوطنية، ومن ذلك تهيئة الظروف لتصدير النفط والغاز ومنع خروج العملة الصعبة ووقف استيراد السلع الكمالية ورفع معدل سعر الفائدة. وفي هذا الصدد، أود القول إنه يمكن للأمم المتحدة والدول والمؤسسات المانحة أن تؤدي دورا محوريا وناجعا في استقرار العملة اليمنية إذا ما وجهت مساعداتها لليمن عبر البنك المركزي، أسوة بما تقوم به المملكة العربية السعودية.

وإذا كان هذا اليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، ذكرى مشؤومة أطلق عليها أبناء شعبنا يوم النكبة، فإن ما يبعث فينا الأمل أننا بعد أيام كذلك سنحتفل بذكرى ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر التي تخلص فيها شعبنا من الحكم الإمامي العنصري الذي تحاول هذه الميليشيات المتمردة إحياءه في اليمن.

وهذه هي نواميس الطبيعة. فبعد كل ظلام يأتي الصبح. أليس الصبح بقريب؟

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون في القائمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.